شبح عجز الموازنة يهددها .. والقلق يزداد إزاء العواقب الاقتصادية للأزمة السياسية والأمنية

6 دول غربية تحذر من إفلاس ليبيا باستمرار هبوط النفط

عواصم - «وكالات»: شهدت عواصم عالمية عديدة أمس تفاعلات كثيرة تتعلق بالنفط، ربما كان أهمها ذلك التحذير الذي أطلقته ست دول من احتمالات انهيار بعض الدول المنتجة للنفط، نتيجة للانحدار الشديد في أسعاره.

فقد حذرت الولايات المتحدة وخمس دول حليفة لها أمس من أن ليبيا قد تواجه الإفلاس في حال استمر تراجع أسعار النفط.

وفي بيان يعبر عن القلق إزاء تدهور الوضع الأمني في ليبيا، قالت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا إنه «في ضوء تراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج، تواجه ليبيا عجزا في الموازنة».

وقالوا في البيان «لا نزال قلقين جدا إزاء العواقب الاقتصادية للأزمة السياسية والأمنية على ازدهار ليبيا في المستقبل».

وأضاف البيان أنه «في ضوء تراجع أسعار النفط وضعف الانتاج، تواجه ليبيا عجزا في الموازنة قد يستهلك كل مواردها المالية اذا لم يستقر الوضع».

ونشر البيان بعد هجوم وقع في 3 فبراير في حقل نفطي تملكه شركة توتال الفرنسية وقتل فيه 13 عاملا.

اضاف: «نشاطر تقييم الامم المتحدة بان هذه الهجمات تشكل خرقا كبيرا في التعهدات العامة التي قطعها ابرز القادة بالامتناع عن اعمال يمكن ان تضر بالعملية السياسية. لا يمكن حل مشاكل ليبيا عسكريا».

وحث الحلفاء الفصائل المتنافسة في ليبيا على الاتفاق على وقف لاطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية عبر المحادثات التي تتولى الامم المتحدة رعايتها.

وقال البيان: «الاشخاص الوحيدون الذين يمكن ان يستفيدوا من القتال المستمر حول منشآت ليبيا النفطية والمدن هم الارهابيون. نحن قلقون ازاء التواجد المتزايد لمنظمات ارهابية في ليبيا وازاء الهجمات على فندق كورينثيا الاسبوع الماضي وحقل المبروك النفطي في وقت سابق هذا الاسبوع».

ويقع حقل المبروك على بعد 170 كلم جنوب سرت (500 كلم شرق طرابلس) التي تسيطر عليها مجموعات متطرفة بينها انصار الشريعة. والحقل متوقف على غرار العديد من المنشآت النفطية الليبية جراء الفوضى واعمال العنف التي تعم البلاد.

وتأثر الانتاج النفطي الليبي بتدهور الوضع الامني في شكل كبير، فبعدما كانت ليبيا تنتج اكثر من مليون ونصف مليون برميل يوميا قبل الثورة على نظام معمر القذافي في 2011، وتدهور الانتاج في ديسمبر الفائت الى نحو 350 الف برميل.

في شأن نفطي آخر اعتبرت شركة ووتش، المختصة في تحليل المخاطر المالية، أن هناك 126 شركة لاستكشاف وإنتاج النفط مدرجة في البورصة، منها 99 شركة في سوق الاستثمارات البديلة، وما يقارب ثلاثة أرباع هذه الشركات تعتبر خاسرة، ونحو الثلث منها لم يولد أي إيرادات نهائيا.

ووفقا لإيوان ميتشل، رئيس شركة ووتش للتحليلات، فإن نحو 40 شركة للنفط والغاز في سوق الاستثمارات البديلة ستحتاج على الأرجح إلى إعادة تمويل عاجل أو تعاني خطر الإفلاس.

وقال: «كثير من شركات النفط والغاز الأصغر المسجلة كان قد انشئ خصيصا للاستفادة من الارتفاع التاريخي والازدهار في

■ تذبذب عنيف للنفط يعكس حالة عدم الرضا عن هبوط الأسعار و75 % من شركات النفط الصغيرة العالمية خاسرة

■ هبوط عدد منصات الحفر في أمريكا لأدنى مستوى منذ ديسمبر 2011 وصادرات النفط الخام الأمريكية تهبط بنحو 60 ألف برميل يوميا

حريق اندلع سابقاً بأحد خزانات النفط الليبية

■ لا بديل عن اتفاق الفصائل المتنافسة على وقف لإطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية

■ برنت يصعد 20 % في أكبر مكسب لأسبوعين منذ 17 عاماً

أسعار السلع الأساسية، وعند النظر إلى حرق السيولة لدى الشركات العامة، فإننا نقدر بشكل متحفظ أن هناك 38 شركة من المرجح أن تحرق أموالها في غضون عام». وأضاف «في الواقع، مع تصاعد الخسائر هناك احتمال أن يكون العدد أكبر» بحسب ما نقلته «الاقتصادية» عن «فايننشال تايمز».

وانخفضت العوائد الإجمالية من قطاع النفط في سوق الاستثمارات البديلة العام الماضي، إلى النصف مقارنة بعام 2013. وكانت قيمة القطاع 7 في المئة فقط من إجمالي السوق بحلول ديسمبر.

في سياق متصل يعتقد كثيرون أن القطاع النفطي سينكمش مرة أخرى في عام 2015. وكانت شركة سافانا للنفط، الواقد الجديد الوحيد الذي انضم إلى السوق في النصف الثاني من عام 2014 - تم تعويم هاريكين للطاقة وموسمان للنفط والغاز في النصف الأول من العام، وحرصا منها على المضي قدما في التنقيب في النيجر، البلد الإفريقي الناطق بالفرنسية.

إلى ذلك ارتفعت أسعار النفط الخام مجددا، حيث سجل خام برنت أكبر مكسب له في أسبوعين كاملين منذ 17 عاما، بدعم من انخفاض عدد منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة وتصاعد أعمال العنف في ليبيا، وهو ما ساعد في وقف موجة هبوط للأسعار بدأت في يونيو.

وقفزت أسعار النفط الخام مرتفعة حوالي 20 بالمئة خلال الجلسات الست الماضية، لكنها لا تزال أقل بنحو 50 بالمئة عن ذروتها في منتصف العام الماضي، بسبب المخاوف من تخمة المعروض.

وارتفعت عقود برنت تسعة بالمئة خلال الأسبوع مسجلة أكبر مكسب أسبوعي منذ العام 2011 وزادت 19 بالمئة خلال أسبوعين مسجلة أكبر مكسب خلال مثل هذه الفترة منذ العام 1998.

وقد أظهرت بيانات من مكتب الإحصاء الأمريكي أن صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام بلغت 441 ألفا و693 برميلا يوميا في ديسمبر بانخفاض بلغ حوالي 60 ألف برميل يوميا عن مستواها القياسي المرتفع في نوفمبر تشرين الثاني البالغ 502 ألف برميل يوميا.

وذهب أغلب الصادرات إلى كندا التي استحوذت على 401 ألف برميل يوميا تقريبا مقارنة مع 455 ألف برميل يوميا في نوفمبر. وبلغت الصادرات إلى سويسرا 41 ألف برميل يوميا ارتفاعا من حوالي 17 ألف برميل يوميا في نوفمبر تشرين الثاني، كانت الصادرات إلى سويسرا في ديسمبر الأعلى المسجلة لدى إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ورغم أن القانون الأمريكي يحظر بصفة عامة تصدير النفط المنتج محليا فإنه يمكن التصدير إلى كندا وإعادة تصدير النفط الأجنبي. وتشمل الأرقام النفط المحلي والمعاد تصديره.

وفي العام 2014 بلغ متوسط صادرات النفط الخام الأمريكية 341260 برميلا يوميا مقارنة مع 134370 برميلا يوميا في 2013.0 مليون دولار بسعر 56 بنسا للسهم في يوليو.

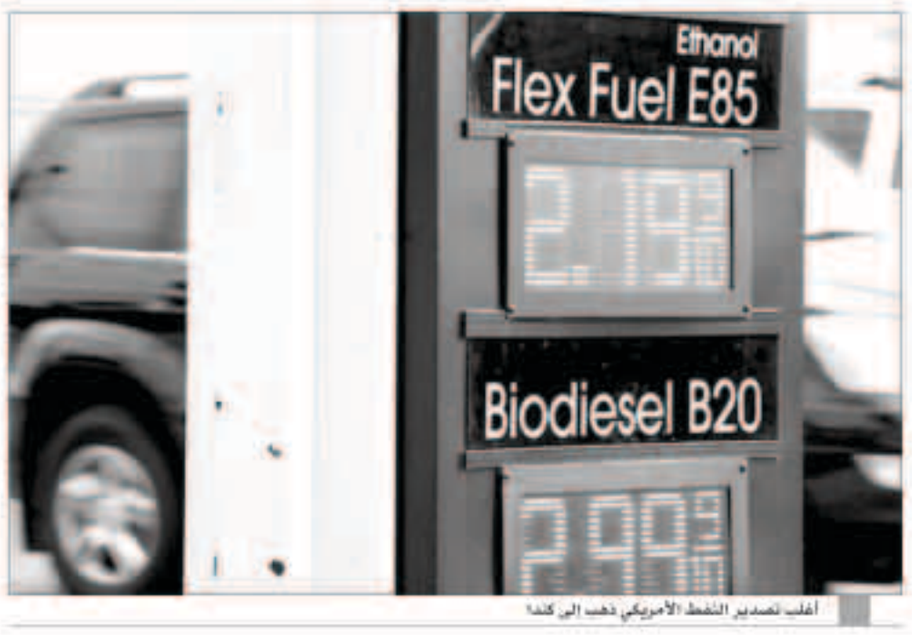

أغلب تصدير النفط الأمريكي ذهب إلى كندا

عمليات استخراج النفط الصخري معقدة

أزمة اقتصادية غير مسبوقة تدفعها عوامل عديدة

انهيار وشيك ينتظر اقتصاد سوريا وعملتها تتهاوى

«العربية نت»: يتوقع محللون انهياراً وشيكاً للاقتصاد والعملة السوريتين، فيما يحمل حاكم المصرف المركزي في دمشق بيروت مسؤولية وضع الليرة السورية.

ولم تزل العملة السورية في طريقها إلى الانهيار بالتزامن مع إجراءات حكومية قاسية زادت من سرعة الانهيار، كما نقلت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، والدولار الأميركي الواحد وصل سعره إلى مئتين وثلاثين ليرة وهو رقم قياسي.

وشكلت الحرب وانخفاض الإنتاج إلى ربع ما كان ينتجه من سلع وخدمات قبل أربع سنوات، وخروج السيطرة على السلة الغذائية من يد النظام في المحافظات الشمالية والشرقية وفي درعا، أبرز الإشارات على الانهيار الوشيك إلى جانب خروج آبار النفط عن سيطرة الحكومة، والذي أدى إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة في سوريا، كما قال رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا الخبير السوري أسامة قاضي.

ويزيد من حدة الأزمة وجود سوقين للعملة واحدة رسمية وأخرى غير شرعية تدعى بالسوق السوداء تساهم في شراء الدولار بسعر أعلى.

وتأثرت الأزمة السورية أيضاً بانخفاض سعر النفط والعقوبات الدولية المفروضة على كل من إيران وروسيا، وهما الداعمان الرئيسيان للنظام، ما أجبرهما على خفض دعمهما ما زاد من الانعكاسات السلبية على الليرة.

واتهم حاكم مصرف سوريا المركزي أديب ميالة بالتهرب من مواجهة الأزمة، واتهم أسواق بيروت بالمضاربة على العملة السورية، معلناً نية بلاده التدخل في السوق اللبنانية.

ورأى الخبير الاقتصادي اللبناني وليد بو سليمان أن فقدان الليرة السورية لقيمتها، ليس نتيجة مضاربات خارجية بل هو سبب داخلي، فالعملة السورية في بيروت ليست كتلة نقدية وازنة لتؤثر على وضع الليرة السورية.

أما ضخ العملة الأجنبية في السوق فهو لن يوقف انهيار الليرة السورية، بسبب الظروف التي تعيشها دمشق بحسب الخبراء الذين حذروا من انهيار كارثي ووشيك للاقتصاد والعملة السوريتين.

العملة السورية تتهاوى

خفض تصنيف اليونان المالي مع أزمة بـ 270 مليار دولار

أثينا - «رويترز»: خفضت مؤسسة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني للدين السيادي الطويل الأجل لليونان إلى B- من B وحذرت من أن قيود السيولة التي تواجهها البنوك اليونانية قد تجعل الوقت محدودا أمام الحكومة الجديدة لإبرام اتفاق مع الدائنين.

وانتخب رئيس الوزراء اليساري، الكسيس تسيبراس، قبل نحو أسبوعين على وعد بإلغاء إجراءات التقشف التي لا تلقى قبولا شعبيا والتي فرضت بموجب برنامج إنقاذ دولي بتكلفة 240 مليار يورو (270 مليار دولار) وأيضا شطب جزء من ديون البلاد.

ورغم جولة في عواصم أوروبية لحشد الدعم لإعفاءات من الديون بدت حكومته معزولة في منطقة اليورو.

وعلاوة على ذلك، قرر البنك المركزي الأوروبي هذا الأسبوع منع البنوك اليونانية من استخدام سندات الحكومة اليونانية كضمان للاقتراض منه في وقت لا يوجد فيه احتمال بالتوصل لاتفاق بشأن برنامج إنقاذ. وقالت ستاندرد آند بورز في بيان "قيود السيولة تقلص الإطار الزمني الذي يمكن خلاله لحكومة اليونان الجديدة التوصل إلى اتفاق مع دائنيها الرسميين".

وقالت ستاندرد آند بورز إن تصنيفها للديون اليونانية الطويلة والقصيرة الأجل لايزال قيد المراجعة لاحتمال خفضه مجددا، وحذرت من أن طول أمد المحادثات قد يتسبب في تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

سياسات التقشف أنهكت حال اليونانيين